



مقررات شهادة
التأهيل الفقهية
على مذهب
الإمام أبي حنيفة

٥

فقه القضاء والجنايات والسَّير



بالععاون مع:
مركز
العلمي
مجلس
الاستشارات

فقهاء للتدريب
والاستشارات



إعداد:

**فقه القضاء
والجنايات والسّير**



ج) دار طيبة الخضراء، ١٤٤٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السلامة، يونس بن عبد الله بن عبد العزيز
فقه القضاء والجنائيات والسير / يونس بن عبد الله بن عبد العزيز
السلامة. - ط ١. - مكة المكرمة، ١٤٤٣ هـ

٥٥ ص، ٢٤ × ١٧ سم.

ردمك: ٢-٤٩-٨٣٥٠-٦٠٣-٩٧٨

١- أصول الفقه
٢٥١ ديوي
١. العنوان
١٤٤٣/٩٤١٨

يمكنكم طلب الكتب



ديتفا كذا يمتك طليك



دار طيبة الخضراء
النشر والتوزيع | مؤسسة

رقم الإيداع: ٩٤١٨/٩٤٤٣

ردمك: ٢-٤٩-٨٣٥٠-٦٠٣-٩٧٨

مُفَوِّقُ الرُّقُبِ مَحْفُوفَةٌ



مكتب فقهاء للتدريب
والاستشارات

الطبعة الأولى

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

dar_tg1 dar_tg
dar.taibagreen123 dar.taiba
055 042 8992 012 556 2986
yyy.01@hotmail.com dartaibagreen@gmail.com
الملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات
مكتب خيرة تابع لمعهد البحوث والاستشارات
بجامعة طيبة

@foqhaatu foqhaatu@gmail.com
055 083 1517 المدينة المنورة

مقررات

على مذهب
الإمام أبي حنيفة

التَّائِهِيْلُ الْفَقْهِي

فقه القضاء

والجنايات والسَّيَر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقررات المقرّر

- ❖ القضاء، وشروط القاضي.
 - ❖ مُستند الحكم القضائي.
 - ❖ الشهادات.
 - ❖ أنواع القتل وما يترتب على كل نوع.
 - ❖ الجنابة على ما دون النفس، وما يترتب عليها.
 - ❖ الشروط العامة لإقامة الحد.
 - ❖ الحدود وحرماتها، الزنا، السرقة، المقتطعة، المسكر، الحراقة، الردة.
 - ❖ التعزير.
 - ❖ السيّر، وأهم قواعد العلاقات الدولية.
- ونسأل الله أن يثبّت بهذا المقرّر، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله، وصحبه.

فصل إعداد العقاب التأديبية

في مكتب فقهاء للتدريب والاستشارات

foqhaatu@gmail.com

الحمد لله، وصلى الله وسلّم على رسول الله وعلى آله، وصحبه.

أما بعد، فهذا مُقرّرٌ في فقه القضاء والجنائيات والسيّر ضمن مقرّرات (التأهيل الفقهي على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمته الله)، تُضمّن أهم أبواب ومسائل القضاء والجنائيات والسيّر، وتواضعهما على القول المعتمد في مذهب الإمام أبي حنيفة رحمته الله.

أهداف المقرّر

- ❖ أن يفهم المتدرب المصطلحات الفقهية في أبواب القضاء والجنائيات والسيّر.
- ❖ أن يستحضر المتدرب الأحكام الأساسية في فقه القضاء والجنائيات والسيّر.
- ❖ أن يبرك المتدرب التقسيمات الأساسية والخريطة الإجمالية لفقه القضاء والجنائيات والسيّر.
- ❖ أن يكتسب المتدرب ملكة تنزيل المسائل النظرية على الوقائع العملية.
- ❖ أن يستطيع المتدرب التمييز بين أنواع الجنائيات وما يترتب على كل نوع منها.
- ❖ أن يُضَيّر المتدرب بين المعاصي الموجبة للحد وفيها الموجبة للحد.
- ❖ أن يتمكن المتدرب من تمييز المذنب من المذنب عليه، وتطبيق أساسيات ما يتعلق بطريق الحكم وصفته ومترافق الإثبات.



**فقه القضاء
والجنايات والسّير**







المدعى عليه
(المطلوب)

المدعى
(المطالب)

من يجبر على الخصومة

من لا يجبر على الخصومة
إن تركها



تعريف الشهادة وحكمها

تعريفها

إخبار صادق بإثبات حقٍ يلحق
الشهادة في مجلس القضاء

حكمها

في حقوق العباد

يلزم أنؤها، ولا يستقيم
حكمائها إذا مخالفهم لأمر
بذلك

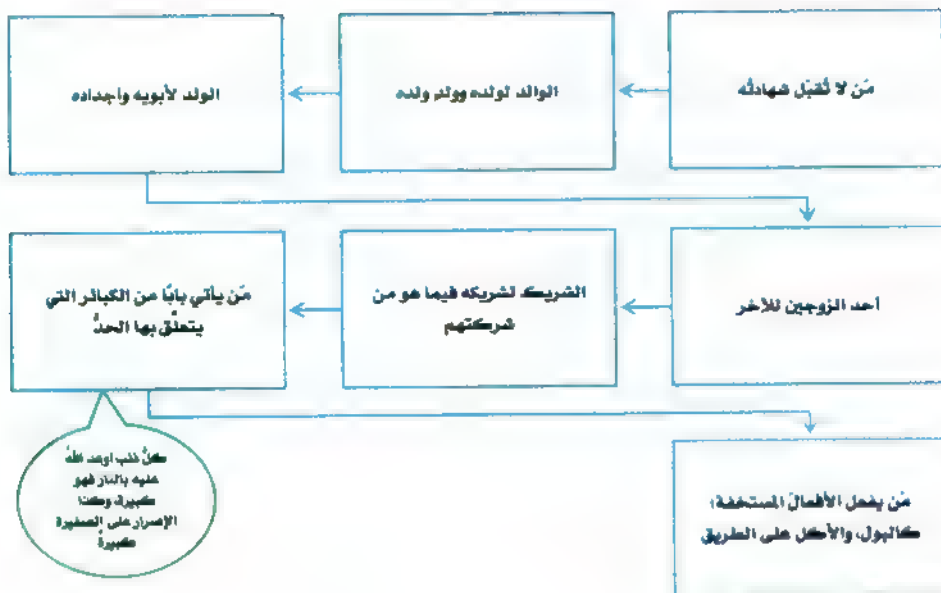
في العلل

يجب إذا شهد في المال المسروق
أن يقول: أخذ، ولا يقول: سرق

مخبر بين المشتري والإظهار،
والشتر أفضل

















دقة الجراح في البطن



أنواع الشَّجَاجِ
(جراح الرأس والوجه)

ما لا قصاص فيه

ما فيه قصاص

المُوصِحَة

13) مكات غطاً

13) مكات عمدًا

خمس من الإبل

نصفُ عشر الدية

أنواع الشجاج (جراح الرأس والوجه)

ما لا يصاب فيه

ما فيه تصاب

حكومة عدل

عشر العية

عشر العية ونصف
العشر

ثنت العية

ثنتا العية

الدائمة

الحارصة

الهاشمية

المنقلة

الجالفة إذا بلغت
الجوف

الجالفة إذا بلغت
الغلت

الباضعة

الدائمة

الامة

المنقح

المنقحة

شُرعت الحدود مواع
وراجع من مواضع

حد الزنا

تعريفه

وهو مكلّم امرأة حالية من مكلّم أو شبهته

العقل

البلوغ

شروط القامته

أن يكون طائفاً محتاراً فلا حدّ على المكره وإنما عليه المهر

الإقرار

أن يقرّ العاقل البالغ على نفسه بالزنا صريحاً أربع مرّات
في أربعة مجالس، وكلّما أقرّ زوّده القاضي

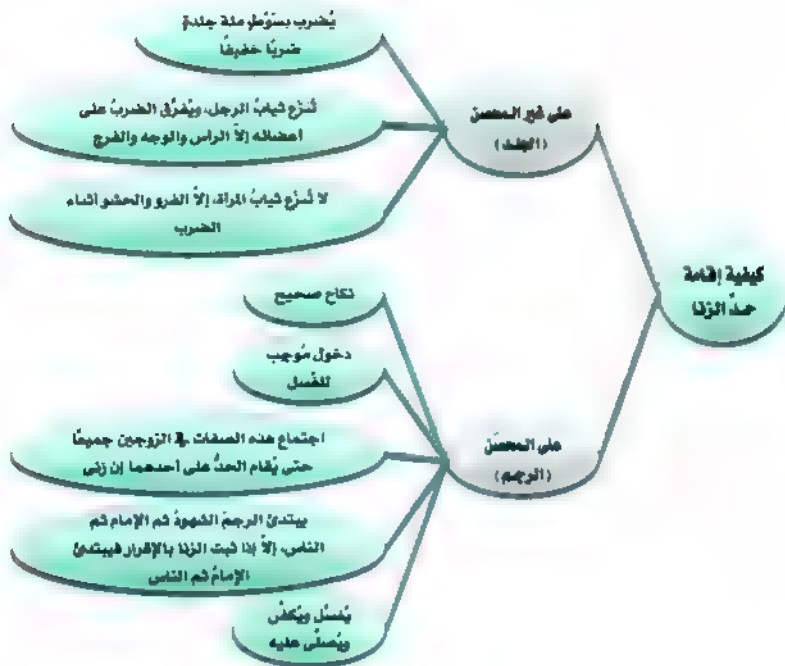
أن يشهد أربعة رجال مسلمون عدولاً غير محدّدين
بالتقاضي على رجل أو امرأة بالزنا

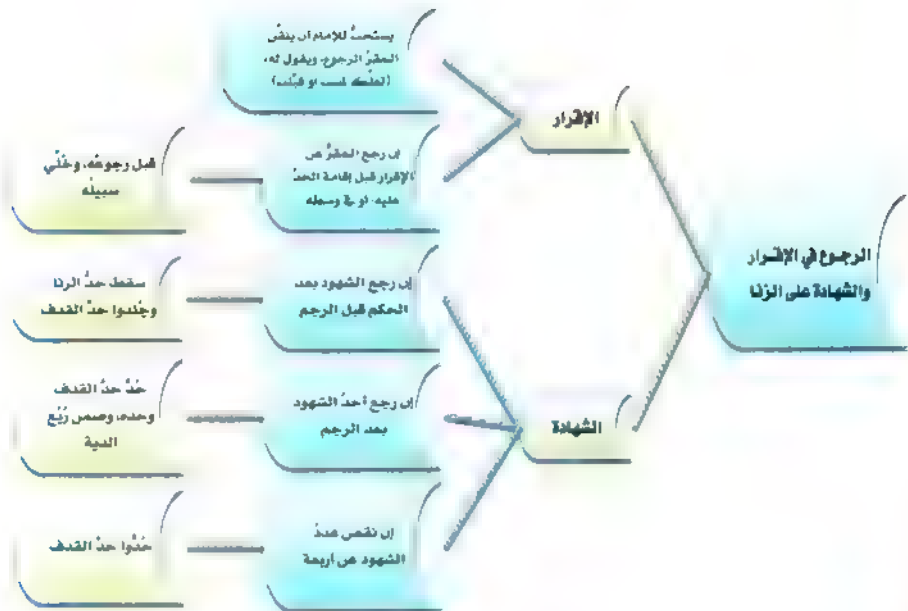
يُشترط عدم التقادم، والاتحاد المَشْهُود به، والاتحاد بمجلس
الشهادة

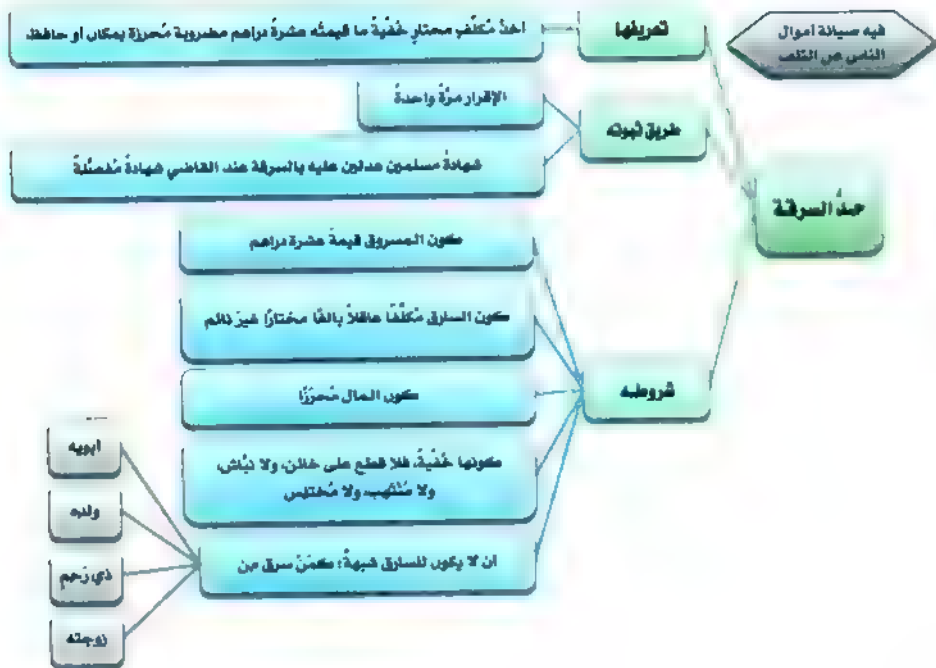
بمسأله القاضي عن ماهيّة الزنا، وكيفيّةته، ومكانه،
وزمّانه، والمراديّة

الهيئة

الزنا فبيح في العقل، فإنه ضياع للسنن،
ومن باشره واستحسبه طيهراً. فسرع
الراجح ليس مبيحاً بمقتضى غير داخل
في رتبة إيهالهم، ولعلّ الحدّ على
المحصن لأنّ حياضه المحتلّ لأنّ نعمة
الله عليه أعظم







لا يهتبع قطع وضمان

يُقطع يمينُ السارق من الرُّسْغِ والْجُصَمِ، فإنَّ ما قُطعت رجُلُهُ
الْيُسْرَى، فإنَّ سَرَقَ ثَلَاثًا حُبِسَ حَتَّى يَتُوبَ

لا يُقطع السارق إلاَّ أنْ يحضُرَ المَسْرُوقُ منه فَيُطَالَبَ بالسَّرَقَةِ

من سرقَ عَيْنًا فَقُطِعَ فِيهَا وَرَدُّهَا، ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَهَا وَهِيَ بِحَالِهَا؛
لَمْ يُقَطَّعْ، فَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا قُطِعَ

إِذَا قُطِعَ السَّارِقُ وَالْحَيَنَ قَائِمَةً فِي يَدِهِ رَدُّهَا، وَإِنْ سَكَتَتْ هَانِكَةً
لَمْ يُعْصَمَ

من سرقَ شَيْئًا وَرَدَّهُ قَبْلَ الْإِرْتِفَاعِ إِلَى الْحَاكِمِ، لَمْ يُقَطَّعْ

أحكام حد السرقة



فرق بين الفوارج والفتل
وقطاع الطريق

حدُّ العرابة (السرقعة الكبرى)

تعريفه

أن يخرج جماعةً منسجمين، أو واحدٌ يقدر على
الامساع، فيقتصدوا قطع الطريق

شرائطه

أن يكون لهم شوصعة بحيث
لا يمكن للمارة مقاومتهم

أن يكون خارج المصر بمبدأً منه

أن يكون المأخوذ قدر الثصاب

أن يكون القطاع مكنهم أجناد لا حق
أصحاب المال، حتى لو مكان فيهم ذو
رحم محرم لا يقطع

أن يؤخذوا قبل التوبة

أن يكون فيهم هربي أو مجنون

صور العرابة وعقوباتها

إن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا أو يقتلوا
نفسنا

حبسهم الإمام حتى يُحدثوا توبة

إن أخذوا مالا، والمأخوذ إذا قُسم على
جماعتهم: أصاب كل واحد منهم عشرة
دراهم

قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من
جلاهي

إن قتلوا ولم يأخذوا مالا

قتلهم الإمام حداً

إن قتلوا وأخذوا المال

الإمام بالخيار: إن رأى الاحتكامَ
بالقتل، أو زاد الصلْبَ والقطعَ

إن باشر القتل أحدُهم

أُجري الحد بالقتل على
جماعتهم

حَدُّ الشُّرْبِ (السُّكْر)

طريق ثبوته

البينة

يثبت الحدُّ إلى شهادتين رجلان على آخر أنه شرب، وأخذ وزيجها موجودة

لا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال

الإقرار

إن أقر يشرب الخمر، وما زالت والحنثها قائمة

يثبت بإقراره مرة واحدة

يُحَدُّ

حكمه

يحرم شرب الخمر، ويُحدُّ شاربها مطلقاً

يجوز استعمال البئج للعلاج أثناء العمليات الجراحية

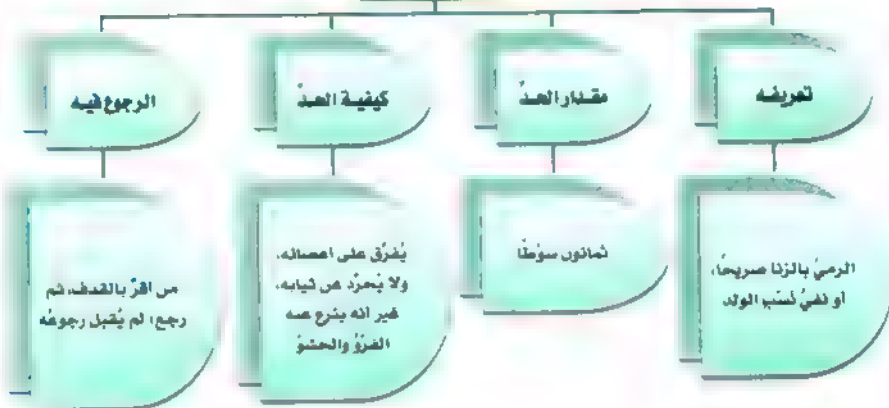
يحرم شرب المسكرات، ويُحدُّ شاربها إلى سكر منها فصل يهتدي ويخلط في كلامه

حكمة تعريفة: أنه يُرسل العقل الذي يحصل به معرفة شكر المصنوع سبحانه



فيه تأديب عياده من سوء
الظن بالناس، وعدم
هتك ستر الله على عبده

حد القذف





التعزير



السَّيَر
(العلاقات الدولية)

السَّيْر

تعريفه

سيرُ الإمام ومعاملاته مع الفُرقة والأعداء

حكمه

شرعٌ كفايية،
ويتممُ إلى هجوم
العدوِّ

لا يعلنُ الجهادَ
إلا بأمر الحاكم
واجتهاد، ويلزم
الرَّعيَّة طاعته
فيمَّا يراه من ذلك

شروطه

العقل

الإسلام

الدَّكرية

السلامة من الضرر

الاستمالة،
فلا يأمُر إذا حرم
فمنع

السَّيْر

وإذا كان المبيع للقتال كفر
المحارب فهل يُقام على المرأة
المرتدة بالردة؟

حكمة مشروعيته

الاجتهاد في تقوية الدين
وإعزازه

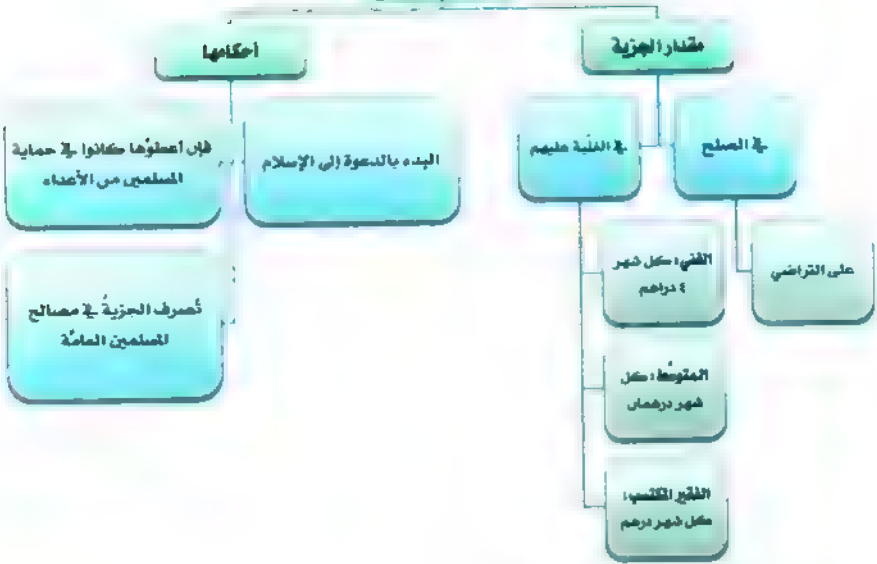
الدعاء إلى الدين الحق
وقتل من لم يقبله
بالنفس والمال

دفع شر الكفار إذا
هاجموا بلاد المسلمين، أو
ولغوا في طريق الدعوة
إلى الإسلام

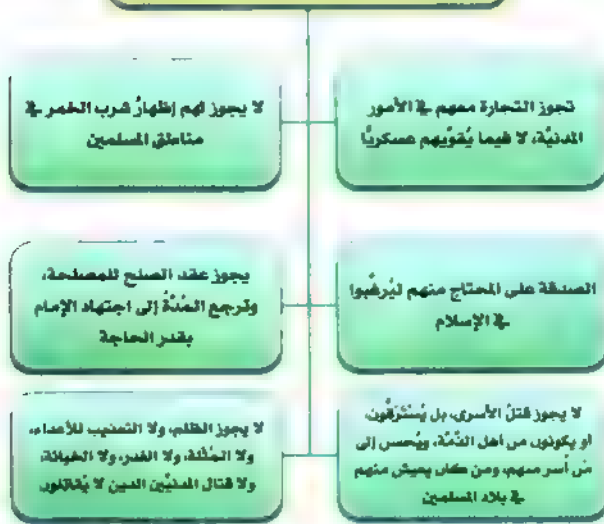
سببه

القتال على الدين
لا على سلب الأموال
وسبب الضرري، والمبيع له
هو المحاربة وليس مجرد
الكفر

العزبة



العلاقات مع غير المسلمين



المقصود من السَّيْر هو تقوية الدين، ويتحقق بأشياء أخرى؛ منها:

الدعوة ونشر العلم

الحسنة على المكورات
بشروطها

معرفة الحُجَّة
(الفقه)

صحة النية

حُسن الخلق مع الناس
جميعاً

الصبر على ما
يُهيِّبه

الرفق والحلم

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال، كان
الجرم ما أوصاني به رسول الله ﷺ
حين وضعته رجلي في الفريز
أي: موضع الركاب من رحل
المعبر، وهو ناهب إلى اليمن
لصورتهم إلى الإسلام، وكانوا
أهل كتاب - ابن قال، «يا معاذ،
أحسن خلقك للناس» أخرجه
مسند ابن جرير وأبو عبد الله البيهقي

مقررات

على مذهب
الإمام أبي حنيفة

التَّائِهِيْلُ الْفَقْهِي

فقه القضاء

والجنايات والسَّيَر

كتاب التمارين

فقه القضاء والجنايات والصير

م	المسألة	ا	ب	ج
١.	المدعى عليه:	هو من يجبر على الخصومة	هو من لا يجبر على الخصومة إن تركها	
٢	المدعي هو:	من يتمسك بالظاهر	من يتمسك بخير الظاهر	
٣.	إن سئل المدعى عليه اليمين على ما يذمّه خصمه وحلف	سقط حق المدعي، ولا تُردّ اليمين عليه	تُردّ اليمين على المدعي، فإن حلف لم يسقط حقه.	
٤.	لا تُقبل شهادة الذمّي على المسلم	صحيح	خطأ	
٥.	لا تُقبل شهادة الأخرس	صحيح	خطأ	
٦.	لا تُقبل الشهادة إلا في مجلس القاضي	صحيح	خطأ	
٧.	الشهادة في حقوق العباد	مستحبة	مباحة	واجبة، ولا يجوز كتمانها إذا طلبها المدعي
٨.	الشهادة في الحدود	المستتر فيها الفصل من الإظهار	إظهارها الفصل	

م	المسألة	ا	ب	ج
٩.	يُشْتَرَطُ فِي شَهَادَةِ الزَّانَا	أربعة من الرجال	رجلان، أو رجل وامرأتان	رجلان، ولا تُقْبَلُ شهادة النساء
١٠.	لا تُقْبَلُ شهادة النساء في المال	صحيح	خطأ	
١١.	الشهادة بلا رؤية أو سماع	تكون في البيع والإقرار والفصل والقتل	تكون في الشهادة على الشهادة	تكون في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي
١٢.	شهادة الرجل نعمه	مقبولة	غير مقبولة	
١٣.	شهادة الأعمى	مقبولة	غير مقبولة	
١٤.	شهادة أحد الزوجين للآخر	مقبولة	غير مقبولة	
١٥.	شهادة من كان مشهوراً بأكل الربا	مقبولة	غير مقبولة	
١٦.	شهادة من يظهر سب السلف من الصحابة والممة الذين	مقبولة	غير مقبولة	
١٧.	الشهادة على الشهادة في الحنود والقصاص	مقبولة	غير مقبولة	

٥	٦	٧	المسألة	٨
	لا تُقبل شهادتهم	تُقبل شهادتهم	إن جرح شهود الفرع شهود الأصل	١٨.
	لا تُقبل شهادتهم	تُقبل شهادتهم	إن انكر شهود الأصل شهادة شهود الفرع	١٩.
	خطأ	صحيح	من شروط القاضي: النطق	٢٠.
	خطأ	صحيح	من شروط القاضي: البصر	٢١.
يُكره له	يُستحب له	يُباح له	من كان فقيراً وله مال، وسعى في طلب القضاء	٢٢.
يُباح له	يجب عليه	يُستحب له طلب منصب القضاء	من كان له علم خفي على الناس	٢٣.
فعله مباح	فعله مكروه	فعله محرم	من سعى إلى منصب القضاء بقصد الجاه والاستعلاء على الناس	٢٤.
يُباح	يُكره	يحرم	قاسى سعى لطلب منصب القضاء	٢٥.
	خطأ	صحيح	جوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص	٢٦.
	صحيح	ناقل	قضاء القاضي لأبويه وولده وزوجته	٢٧.

٨	المصالة	أ	ب	ج
٢٨	للقاتل أن يستخلف على القضاء بدون تفويض بذلك	صحيح	خطأ	
٢٩	تسوية القاضي بين الخصمين في الجلوس والإقبال:	مستحب	أدب	واجب
٣٠	القتل العمد عند أبي حنيفة هو:	تعمد الضرب بما يقتل عادة	تعمد الضرب بسلاح وما أجري مجرى السلاح	تعمد الضرب بسلاح
٣١	حكم القتل العمد:	موجب للإثم والقصاص والكفارة	موجب للإثم والقصاص، ولا كفارة فيه	موجب للإثم والقصاص، ويستحب فيه الكفارة
٣٢	القتل شبه العمد عند الأصابعين:	تعمد الضرب بما لا يقتل عادة	تعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح	تعمد الضرب بما ليس بسلاح
٣٣	حكم القتل شبه العمد	موجب للإثم والقصاص والكفارة	موجب للإثم والكفارة والدية	موجب للقصاص والكفارة
٣٤	الخطأ في القصد هو:	أن يرمي شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي	أن يرمي شخصاً فيصيب آدمياً	

٢	المسألة	أ	ب	ج
٢٥.	الخطأ في الفعل هو،	ان يرمي شخصاً يطله صيداً فإذا هو آدمي	ان يرمي غرضاً قصص آدمياً	
٢٦.	حكم القتل الخطأ:	موجب للإثم والكفارة	موجب للكفارة والدية ولا إثم فيه	موجب للدية على العاقلة، ولا كفارة ولا إثم فيه
٢٧.	دائم انقلاب على رجل فقتله	قتل خطأ	قتل أجري مجرى الخطأ	قتل لمسيب
٢٨.	حضر بشرّاً، فوقع فيه رجل فمات	قتل خطأ	قتل أجري مجرى الخطأ	قتل بسب
٣٩.	لا يُقتل الحر بالمعبد	صحيح	خطأ	
٤٠.	لا يُقتل الرجل بالمرأة	صحيح	خطأ	
٤١.	يُقتل المسلم بالذمي	صحيح	خطأ	
٤٢.	يُقتل الكبير بالصغير	صحيح	خطأ	
٤٣.	لا يُقتل المسلم بالمستامن	صحيح	خطأ	
٤٤.	رجل قتل ابنه عمداً	وجب القصاص	سقط القصاص	سكره القصاص
٤٥.	يجب بقطع مارين الأكلن	الأرض	القصاص	
٤٦.	يجب في دهاب ضوّه العين مع بقاء العين	الأرض	القصاص	

٤	المسألة	١	٢	٣
٤٧	يجب في قطع العين	الأرض	القصاص	
٤٨	يجب في قطع الذئب من الحنفة	الأرض	القصاص	
٤٩	إن عفا أحد الشركاء عن الدم	لم يسقط القصاص	سقط حق الباقي في القصاص، وكان لهم نصيبهم من الدية	الدية من عفا عن القصاص ولا شيء للباقي
٥٠	قتل جماعة واحداً ممداً	اقْتَصُ من جميعهم	سقط القصاص ووجبت الدية	اقْتَصُ من خرج اسمه بالقرعة منهم
٥١	من رمى رجلاً ممداً، فلفظ السهم منه إلى أحد فماتا	عليه القصاص للأول، والدية للثاني على ما قلته	عليه القصاص للأول والثاني	عليه الدية للأول، والقصاص للثاني
٥٢	إذا قلع رجلان يدي رجل	يُقْتَصُ من كل واحد منهما	يسقط القصاص والدية	لا قصاص على واحد منهما، وعليهما نصف الدية
٥٣	قطع واحد يميني رجلين	تُقطع يده ورجله	تُقطع يده، ويأخذ منه نصف الدية ويقتسمانها	يسقط القصاص، ويجب الأرض
٥٤	جرح رجلاً ممداً، فلم يزل صاحب فراشه حتى مات	وجب القصاص	سقط القصاص	وجبت الدية

٨	المسألة	ا	ب	ج
٥٥	الدية المفظة خاصة	بالقتل شبه العمد	بالقتل الخطأ وما أجري مجرى الخطأ	بالقتل بسبب
٥٦	لا تثبت الدية إلا من الإيل والذهب والفضة خاصة عند	أبي حنيفة	أبي يوسف	محمد بن الحسن
٥٧	يجب في قتل الكافر	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٥٨	يجب في اللحية إذا حُلقت ولم تُثَبَّتْ	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٥٩	يجب في إتلاف العقل	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٦٠	يجب في قلع العين	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٦١	يجب في الأذن	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٦٢	يجب في أصفار العينين	ديه كامله	نصف الدية	رُبع الدية
٦٣	يجب في إصبع الرجل	ديه كامله	نصف الدية	عشر الدية
٦٤	يجب في الحارصة	القصاص	الأرض	حكومة عدل
٦٥	يجب في الموضحة إن كانت عمداً	القصاص	الأرض	حكومة عدل
٦٦	يجب في الموضحة إن كانت خطأ	القصاص	عُشْر الدية	نصف عُشْر الدية

٥	المسألة	أ	ب	ج
٦٧.	يجب في الهاشمة	القصاص	عُشْرُ الدية	نصف عُشْرِ الدية
٦٨.	يجب في الأمة	القصاص	رُبْعُ الدية	ثُلُثُ الدية
٦٩.	يجب في الجائفة إن نفذت	عُشْرُ الدية	ثُلُثُ الدية	ثُلُثَا الدية
٧٠.	قطع إصبع رجل، فَشُلَّتْ الأخرى إلى جنبها	يجب القصاص	يجب الأرش	يجب حكومة عدل
٧١.	الجنابة التي اعترف بها الجاني	تسقط فيها الدية	تجب فيها الدية على العاقلة	تجب فيها الدية في مال الجاني
٧٢.	إن مال الحائض إلى الطريق، فطُوبى صاحبُه ينقضه، فلم ينقضه حتى سقط	يجب عليه الصمان	لا يجب عليه الضمان	
٧٣.	لا يدخل في القسامة امرأة	صحيح	خطأ	
٧٤.	لا يدخل السكَّان في القسامة مع الملائك	صحيح	خطأ	
٧٥.	إن وجد قتيل في بئرٍ لم يسبق قهرها	لا قسامة فيه، والدية على بيت المال	دمه هدر	

٤	المصاحفة	١	٢	ج
٧٦.	تُؤْخَذُ الدِّيةُ مِنَ الْعَاقِلَةِ عَلَى:	مستس	ثلاث سمين	أربع سمين
٧٧.	لَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ	أربعة دراهم	خمسة دراهم	سنة دراهم
٧٨.	يَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ وَيُدْفَعُ	مثل واحد منهم	مثل اثنين منهم	مثل ثلاثة منهم
٧٩.	إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْقَاتِلِ عَاقِلَةٌ	تحب الدية من ماله وحدده	تحب الدية على ميت المال	تسقط عنه الدية
٨٠.	لَا تَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ أَقْلُ مِنْ	ربع الدية	عشر الدية	نصف عشر الدية
٨١.	إِذَا ثَبِتَ الزَّانَا بِالْبَيِّنَةِ	يبتدئ بالرحم الشهود ثم الإمام ثم الناس	يبتدئ بالرحم الإمام ثم الشهود ثم الناس	لا يهمل من يبتدئ الرجم
٨٢.	مَنْ مَاتَ رَجْمًا بِسَبَبِ إِهَامَةِ حَدِّ الزَّانَا	لَا يُغْسَلُ وَلَا يُكْفَنُ وَيُغْسَلُ عَلَيْهِ	يُغْسَلُ وَلَا يُكْفَنُ وَيُغْسَلُ عَلَيْهِ	يغسل ويكفن ويغسل عليه
٨٣.	تَلْقَيْنِ الْمُقْرَبَاتِ الرَّجُوعِ	واجب من الإمام	مستحب من الإمام	مكروه من الإمام
٨٤.	إِنْ رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ عَلَى الزَّانَا عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ رَجْمِ الزَّانِي	حَدَّ وَحْدَهُ، وَضَمَّنَ رُبْعَ الدِّيةِ	حَدُّوا جَمِيعًا وَضَمَّنُوا الدِّيةِ	حَدَّ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا

م	المسألة	ا	ب	ج
٨٥.	إن شهد على الزنا ثلاثة شهود	لا تُقبل شهادتهم ولا يحاسبوا	لا تُقبل شهادتهم ويحدون	قبلت شهادتهم
٨٦.	من زنى قبل الدخول بزوجه	يرجم	يُجلد	لا يُقام عليه الحد
٨٧.	رجل زنى بصبيبة لم تبلغ بعد	يرجم	يُجلد	لا يُقام عليه الحد
٨٨.	مسلم زنى بامرأة كافرة	يرجم	يُجلد	لا يُقام عليه الحد
٨٩.	إذا زنى المريض، وكان حدّه الجلد	يُجلد فوراً	لا يُجلد حتى يبرأ	يسقط عنه الحد
٩٠.	من وطئ امرأة أجنبية فيما دون الفرج	لا شيء عليه	يُعزّر	يُجلد حداً
٩١.	زُفّت إليه غير امرأته، وقالت النساء: إنها زوجتك، فوطئها	يُثبت النسب	لا يثبت النسب	
٩٢.	نكح امرأة من محارمه ظاناً حلّ ذلك، ووطئها	لا يُحد، وعليه المهر	يُحد، وعليه المهر	لا يُحد، ولا يجب عليه المهر
٩٣.	من أقر بشرب الخمر بعد زوال راحته	يُحد	لا يُحد	
٩٤.	يُكتب حدّ الشرب بالإقرار بالشرب	مرة	مرتين	ثلاثاً
٩٥.	من أقر بالقذف ثم رجع	لا يُقبل رجوعه	يُقبل رجوعه	

م	المسألة	أ	ب	ج
٩٦.	مَنْ قَذَفَ صَبِيًّا	وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ	لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ	
٩٧.	مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ	لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ تَابَ	تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ تَابَ	
٩٨.	كَافَرٌ حَدٌّ فِي الْقَذْفِ، ثُمَّ اسْلَمَ	لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ	تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ	
٩٩.	مَنْ سَرَقَ مِنْ أَبِيهِ نَصَابًا	يُحَدُّ	لَا يُحَدُّ	يُكَرَّهُ لَهُ الْحَدُّ
١٠٠.	مَنْ سَرَقَ مَالَ زَوْجَتِهِ، وَبَلَغَ النُّصَابَ	يُحَدُّ	لَا يُحَدُّ	يُكَرَّهُ لَهُ الْحَدُّ
١٠١.	سَارِقٌ أَذْهَى أَنْ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ مَلَكَهُ، وَلَمْ يُعْمِ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ	يُحَدُّ	لَا يُحَدُّ	
١٠٢.	سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ	يُحَدُّ	لَا يُحَدُّ، وَيَعَزَّرُ	
١٠٣.	مَنْ سَرَقَ خَمْرًا	يُحَدُّ	لَا يُحَدُّ	
١٠٤.	دَخَلَ الْحَرَّزَّ جَمَاعَةً، فَتَوَلَّى الْأَخْذَ بَعْضُهُمْ	قُطِعَ مَنْ أَخَذَ فَقَطْ	قُطِمُوا جَمِيعًا	لَا قُطِعَ عَلَيْهِمْ
١٠٥.	مَنْ سَرَقَ لِلْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ	قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى	لَمْ يُقَطَّعْ، وَخُبِسَ فِي السِّجْنِ حَتَّى يَتُوبَ	لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
١٠٦.	قُطَاعٌ طَرِيقٍ أَخَذُوا بَعْدَ التَّوْبَةِ	لَا يُحَدُّونَ	يُحَدُّونَ	

م	المصالة	أ	ب	ج
١٠٧.	قَطَاعُ طَرِيقٍ أَخَذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَالاً أَوْ يَقْتُلُوا نَفْسًا	يُحْبَسُونَ حَتَّى يَتُوبُوا	قَتَلُوا حَدًّا	لَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ
١٠٨.	قَطَاعُ طَرِيقٍ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالاً	يُحْبَسُونَ حَتَّى يَتُوبُوا	قَتَلُوا حَدًّا	
١٠٩.	إِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ بَشِيرَ طَرَحَ فِيهَا	حَلَّتْ	حُرِمَتْ	كُرِهَتْ
١١٠.	تَخْلِيلُ الْخَمْرِ	مَكْرُوهٌ	مَبَاحٌ	حَرَامٌ
١١١.	حُكْمُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ إِلَى الْأَعْدَاءِ	فَرْضٌ عَيْنٌ	فَرْضٌ كِفَايَةٌ	التَّفْصِيلُ
١١٢.	مَقْدَارُ الْجِزْيَةِ فِي حَالَةِ الصَّلْحِ	حَسَبُ التَّرَاضِي	مَقْتَرُ شَرْعًا	
١١٣.	يَجُوزُ عَقْدُ الصَّلْحِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَتَكُونُ	مَحْدُودَةٌ بِسَنَوَاتٍ مُعَيَّنَةٍ	بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ حَسَبِ الْمَصْلَحَةِ	
١١٤.	لِقُوَّةِ الدِّينِ وَنَشْرِهِ يَكُونُ	بِالْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ فَقَطْ	بِالْجِهَادِ الْمَشْرُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْوَسَائِلِ النَّافِعَةِ	

انتهت الأسئلة



لطلب الكميات:

Facebook: dar taiba123 Email: dar taiba
 WhatsApp: @dar_tg Telegram: dar_tg
 Email: dar taiba green@gmail.com Email: yyy01@hotmail.com
 Phone: 010 556 2986 Phone: 055 042 8992
 Office: مكة المكرمة - القصيرة - هاتف: 055 042 8992



حَقِيبَة

التَّاهِيَةُ الْفَقْهِيَّةُ

على مذهب الإمام أبي حنيفة